الكتاب الثامن

٨

برنامج أصول العلم
(المستوى الثاني)

شرح
منظومة التفسير
وهي نظم في علوم القرآن

للعلامة عبد العزيز بن علي الزمزمي المكي

ت ٩٧٦ رحمه الله رحمة واسعة

أملاه فضيلة الشيخ

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

المجلس الثاني

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

العِقْدُ الأَوَّلُ: مَا يَرْجِعُ إِلَى النُّزُولِ
زَمَانًا وَمَكَانًا
وَهِيَ آثْنَا عَشَرَ نَوْعًا

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ (**العِقْدَ الأَوَّلَ**) من عقود منظومته السِّتَّةِ، وهو (**مَا يَرْجِعُ إِلَى النُّزُولِ**)، ويندرج في هَذَا العِقد (**آثْنَا عَشَرَ نَوْعًا**):

(**النَّوْعُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي: المَكِّيُّ وَالمَدَنِيُّ**).

و(**النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ: الحَضَرِيُّ وَالسَّفَرِيُّ**).

و(**النَّوْعُ الخَامِسُ وَالسَّادِسُ: اللَّيْلِيُّ وَالنَّهَارِيُّ**).

و(**النَّوْعُ السَّابِعُ والثَّامِنُ: الصَّيْفِيُّ وَالشِّتَائِيُّ**).

و(**النَّوْعُ التَّاسِعُ: الفِرَاشِيُّ**).

و(**النَّوْعُ العَاشِرُ: أَسْبَابُ النُّزُولِ**).

و(**النَّوْعُ الحَادِيَ عَشَرَ: أَوَّلُ مَا نَزَلَ**).

و(**النَّوْعُ الثَّانِيَ عَشَرَ: آخِرُ مَا نَزَلَ**).

ويجمع هَٰذِهِ الأنواع الاثنا عشر عند المُصَنِّف أصلٌ واحدٌ هو: النُّزول، ومُراد به هو وغيره: نزول القرآن.

ونزول القرآن شرعًا هو: هبوط القرآن من الله كتابةً أو تكليمًا.

وقولنا: (هبوط)؛ أي: تَحدُّره من علوٍّ إلى سُفْلٍ، فإنَّ الشَّيء إذا ٱنحطَّ من جهة العلوِّ إلى جهة السُّفل سُمِّي: نازلًا.

وقولنا: (من الله)؛ باعتبار كون الله هو كلامُه.

وقولنا: (كتابةً أو تكليمًا)؛ إشارةٌ إلى نوعي إنزال القرآن، **فإنَّ القرآن له إنزالان**:

أحدهما: إنزال كتابةٍ لمَّا أُنزل جُملة واحدةٍ من اللوح المحفوظ، فُجعل في بيت العِزَّة في السَّماء الدُّنيا، صحَّ هَٰذَا عن عبد الله بن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عند النَّسائيِّ في «السُّنن الكبرى»، ولا يُعرف له مُخالفٌ من الصَّحابة، ونقل القرطبيُّ في «تفسيره» الإجماعَ عليه، فالحُجة في إثبات هَٰذَا النَّوع: الأثر والإجماع.

وتوقَّف في إثباته جماعةٌ من علماء الدَّعوة الإصلاحيَّة في نجدٍ، وكتب أحدهم - وهو العلَّامة محمد بنِ إبراهيمَ آل الشَّيخ - كتابًا في منع هَٰذَا؛ لِمَا وقع في نفوسهم من أنَّه جارٍ على مذهب الأشاعرة الَّذين ينفون كلام الله بالقرآن حرفًا وصوتًا، وسماعِ جبريل عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ منه ثمَّ تبليغَه النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فالكلام عندهم معنىً قائم بذات الله، وجبريلُ أخذَه من اللَّوح المحفوظ، فعبَّر عن كلام الله بالقرآن النازل، فلأجل هَٰذَا توقَّفوا في صحة القول بهَٰذَا النَّوع من الإنزال.

وإذا صحَّ الأثر وٱنعقد الإجماع لم يبق لإنكارِه مَوردٌ، وبقي بيانُ الوجه الصَّحيح للمعنى المذكور من إنزال الكتابة، وهو أنَّه إنزالٌ يختصُّ بإنزال القرآن جملةً واحدةً مكتوبًا من اللَّوح المحفوظ إلى بيت العِزَّة في السَّماء الدُّنيا، وهو لا يُنافي النَّوع الثاني الآتي ذكرُه، فهٰذا نوعٌ يتعلَّق بالكتابة، وذاك نوعٌ آخر يتعلَّق بالتَّكليم.

والآخر: إنزال تكليمٍ، بأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تكلَّم بالقرآن وسمعه منه جبريلُ، ثمَّ نزل به جبريل على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسمعه النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جبريلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وهَٰذَا النَّوع ثابتٌ بالقرآن والسُّنَّة والإجماع، ولم يُخالف فيه سوى من جعل واسطةً بين جبريل وبين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهم القائلون بأنَّ جبريل أخذه من اللَّوح المحفوظ، فالكلام الإلهيُّ عندهم لا يقع بحرفٍ وصوتٍ، وهم المخالفون لأهل السُّنَّة في مسألة الكلام؛ كالأشاعرة وغيرهم.

وأمَّا أهل السنة فإنَّهم يقولون: إنَّ الله يتكلَّم بحرفٍ وصوتٍ، ومن كلامه سبحانه: القرآن الكريم، فتكلَّم به عَزَّوَجَلَّ، وسمعه من جبريل، ونزلَ به جبريل على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنجَّمًا في ثلاثٍ وعشرين سنةً، حتَّى تتامَّ الوحي بالقرآن إلى النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسموعًا.

فإذا عُقل هَٰذَا عُرِف أنَّ الإنزالين لا تَنَافيَ بينهما، فالأوَّل مُتعلَّقه الكتابة، وقد وقع جُملةً واحدةً، والثَّاني متعلَّقه التَّكليم، وقد وقع مُنجَّمًا في مُدَّة الوحي إلى النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهَٰذَا النُّزول الَّذي جعله المُصَنِّف أصلًا له موردان:

أحدهما: المورد الزَّمانيُّ؛ وهو المذكور في نوع: الليليِّ والنَّهاري، والصَّيفيِّ والشِّتائيِّ، وأوَّلِ ما نزل وآخر ما نزل.

والآخر: المورد المكانيُّ؛ وهو المذكور في المكيِّ والمدنيِّ، والحضريِّ والسَّفَرِيِّ، والفِراشيِّ.

وبقي من الأنواع الاثني عشر نوعٌ واحدٌ، وهو **أسباب النُّزول**؛ وهي: الموجبات المستدعيةُ نزولَ شيءٍ من القرآن مُتعلِّقًا بزمانٍ أو مكانٍ، فهٰذا النَّوع كالمُقدِّمة للأنواع المذكورة معه، ولذَٰلِكَ جاءت مُقابلةً تارةً بزمانٍ؛ كاللَّيليِّ والنَّهاريِّ، وتارةً بمكانٍ

كالحَضَريِّ والسَّفريِّ، فكأنَّه يُمهِّدُ لهَذه الأنواع مُتعلِّقًا تارةً بالزَّمان، وفيه أنواعٌ تقدَّمت، ومُتعلقًا تارةً أخرى بالمكان، وفيه أنواعٌ تقدَّمت أيضًا.

ولم يخلُ من المقابلة في هَذه الأنواع المعدودة أوَّلًا من قوله: (**النَّـوْعُ الأَوَّلُ وَالثَّـانِي**) حتَّى قولِه: (**النَّوْعُ التَّاسِعُ**) سِوى المذكور تاسعًا، وهو الفِراشيُّ من الآيات، فإنَّه لم يذكر له مُقابلًا أسوةً بما سبقه، فالمتقدِّم قبله هو المكِّيُّ والمدنيُّ، والحضَريُّ والسَّفريُّ، واللَّيليُّ والنَّهاريُّ، والصَّيفيُّ والشِّتائيُّ، وأمَّا هَذَا فلم يذكر له مقابلاً، مع القطع بوجود المقابل؛ لأنَّه إذا كان من القرآن شيءٌ فراشيٌّ فمنه ما ليس فراشيًّا، وسيأتي بيانه في موضعه اللَّائق.

وأطلق المُصَنِّف أسماء هَذه الأنواع دون تقييدها بقوله: (من الآيات) أو (من آي القرآن)، وهو مُقدَّرٌ، فقوله مثلًا: (**النَّوْعُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي: المَكِّيُّ وَالمَدَنِيُّ**)، يعني: من سور القرآن وآياته، **وصرَّح بهَذَا في موضعين:**

أحدهما: عند قوله: (**النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ: الحَضَرِيُّ وَالسَّفَرِيُّ مِنْ آيِ القُرْآنِ**).

والآخر: عند قوله: (**الفِرَاشِيُّ مِنَ الآيَاتِ**).

وذِكر الآيات في هَذَين الموضعين على وجه المبالغة في البيان، وإلَّا فأصل هَذه الأنواع المذكورة كلُّها ممَّا يتعلَّق بآيات القرآن الكريم.

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

النَّوْعُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي:
المَكِّيُّ وَالمَدَنِيُّ

مَكِّيُّـــهُ مَـا قَبْـلَ هِجْـرَةٍ نَـزَلْ ... وَالمَـدَنِيْ مَا بَعْدَهَـــا وَإِنْ تَسَـلْ

فَالمَـــدَنِيْ أَوَّلَـــتَا القُـــرْآنِ مَعْ ... أَخِيرَتَيْـهِ وَكَـذَا الحَـجُّ تَبَـــعْ

مَائِـــدَةٌ مَـــعْ مَا تَلَـتْ أَنْفَـالُ ... بَـــرَاءَةٌ وَالرَّعْـــدُ وَالقِتَـــالُ

وَتَالِيَـــاهَا وَالحَدِيـــدُ النَّصْـــرُ ... قَيِّمَـــةٌ زَلْزَلَـــةٌ وَالقَـــدْرُ

وَالنُّـــورُ وَالأَحْـزَابُ وَالمُجَادَلَـهْ ... وَسِـرْ إِلَى التَّحْرِيـــمِ وَهْيَ دَاخِلَـهْ

وَمَـا عَـــدَا هَذَا هُـــوَ المَكِّـــيُّ ... عَـــلَى الَّـــذِي صَـحَّ بِـهِ المَرْوِيُّ

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذِهِ الجملة النَّوع الأول والثَّاني من الأنواع الاثني عشر الرَّاجعةِ إلى النُّزول زمانًا أو مكانًا، فقال: (**النَّوْعُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي: المَكِّيُّ وَالمَدَنِيُّ**)، وهَٰذَان هما النَّوع الأوَّل والثَّاني من الأنواع الخمسة والخمسين الحاصلة في هَٰذَا العلمَ عند المُصَنِّف.

وبيَّن فيها مسألتين:

المسألة الأولى: معنى المكِّيِّ والمدنيِّ.

والمسألة الثَّانية: تعيين المكِّيِّ والمدنيِّ.

فأمَّا المسألة الأولى - وهي معنى المكِّيِّ والمدنيِّ -؛ فإنَّه جعل المكِّيَّ اسمًا لما نزل من القرآن قبل هجرة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المدينة، وجعل المدنيَّ اسمًا لما نزل منه بعدها، فإذا قيل: سورةٌ مكِّيَّةٌ، أو آيةٌ مكِّيَّةٌ؛ فهي نازلةٌ قبل الهجرة، وإذا قيل: سورة مدنيَّةٌ، أو آيةٌ مدنيَّةٌ؛ فهي نازلةٌ بعد الهجرة، وإلى ذَلِكَ أشار بقوله:

مَكِّيُّـــهُ مَـا قَبْـلَ هِجْـرَةٍ نَـزَلْ وَالمَـدَنِيْ مَا بَعْدَهَـــا .....

أي: ما بعد الهجرة.

والمكِّيُّ منسوبٌ إلى مكَّةَ، والمدنيُّ منسوبٌ إلى المدينة.

وهما البلدان اللَّذان أقام فيهما النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إقامةً مُستقرَّة مُدَّةً طويلةً، ولم يُشاركهما غيرهما في هَذِهِ الفضيلة، فالمواضع الَّتي انتهى إليها النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مواضع السِّيرة كخيبر، أو تبوك، أو بدر؛ كانت إقامة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها عارضةً، وأمَّا هَذَان البلدان فكانت إقامة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهما مُستقرَّةً، فحضي بنزول أكثر القرآن فيهما، فلامتيازيهما بهَذا رُدَّ إليهما غيرهما، فالنَّازل قبل الهجرة ولو كان خارج مكَّةَ - كالنَّازل على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ببطن نخلة في سورة الأحقاف عند انصراف نفرٍ من الجنِّ إليه - يُعدُّ مكِّيًا، وكذَلِكَ ما نزل على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تبوكَ من سورة التَّوبة يُعدُّ مدنيًّا، فرُدَّ الأوَّلُ إلى مكَّةَ مع كون بطنِ نخلة خارج مكَّةَ، ورُدَّ الثَّاني إلى المدينة مع كون تبوك خارج المدينة، وجُعِل هَذَان البلدان شعارًا على زمن الإنزال، فإنَّ قولنا: (ما قبل الهجرة) و(ما بعد الهجرة) يتعلَّق بزمانٍ، ارتبط بالحادثة المشهورة من حوادث السِّيرة النَّبويَّة، وهي حادثة هجرته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخروجه من مكَّةَ إلى المدينة، فجُعلت هَذِهِ الحادثةُ فَيْصَلًا زمانيًّا رَبط بمكانٍ تعظيمًا للمكانين المذكورين.

فضابط المكِّيِّ والمدنيِّ باعتبار متعلَّقه الأصلي: زمانيٌّ، وباعتبار متعلَّقه الإضافيِّ: مكانيٌّ، وجُعل له هَٰذَا المتعلَّق المكانيُّ مع كونه راجعًا إلى الزَّمان تعريفًا بمقدار هاتين المدينتين العظيمتين، وأنَّ ٱستقرار النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُدَّةً كان فيهما، فنزول أكثر الوحي فيهما، فأكثر الوحي كان حجازيًّا، وهَٰذَا هو السِّرُّ في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «الصَّحيح»: «**إِنَّ الإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الحِجَازِ**»، وفي لفظٍ: «**إِلَى المَدِينَةِ؛ كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا**»؛ أي: ينجمع إلى هَٰذَين البلدين، وهما من الحجاز؛ لأنَّ الوحي كان فيهما، فمن بركة الوحي النَّازل من السَّماء أنَّه وإن ٱنقطع بموت النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد بقيت للوحي الإلٰهيِّ ظلَّةٌ ٱكتسبت بها مكَّة والمدينة كونَهما مأوى الإسلام ومأرِزُه؛ أي: مرجِعُه في الزمن الآخِرِ، وبذَٰلِكَ حُفظتا من المسيح الدَّجال كما ثبت في الأحاديث عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولم يجر في عُرف المتكلِّمين في علوم القرآن تسميتُهم السُّورة بالحجازيَّ؛ لأنَّ المدينتين المذكورتين كلاهما حجازيٌّ، فلا يتحقَّق حينئذٍ التَّفريق بين ما يكون نازلًا قبل الهجرة وما بعدها إلَّا بالفصل بين الدَّارين بأن تكون جُملةٌ من القرآن يتعلَّق نزولها بمكَّةَ، ويتعلَّق نزول جُملةٍ أخرى منه بالمدينة النَّبويَّة.

ولم يُحاذ المصنِّفون في علوم الحديث صنيع المصنِّفين في علوم القرآن، فإنَّه يجري في علوم القرآن ذِكرهم عن سورةٍ أو آيةٍ أنَّها مكِّيةٌ أو مدنيَّةٌ، لَٰكِن لم يقع قطُّ في الأحاديث النبوية أن جُعل منها ما هو مكيٌّ، ومنها ما هو مدنيٌّ، وإن كان الواقع كذَٰلِكَ، فمن الأحاديث ما يُقطع بأنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله في مكَّةَ؛ كحديث المسيَّب بن حزمٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في «الصَّحيحين» في قصَّة وفاة أبي طالبٍ وعرض النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه الإسلام، ومنها ما يُقطع بأنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله في المدينة؛ كحديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في «الصَّحيحين» أيضًا: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**».

ولم يقع هَٰذَا في الأحاديث النَّبويَّة؛ لأنَّها لم تقع مُنجَّمةً كالسُّور والآيات القرآنيَّة، فإنَّ الحديث النَّبويَّ يأتي جُملةً واحدةً، وأمَّا السُّورة القرآنيَّة فقد ينزل بعضها في مكَّة، وينزل بعضُها في المدينة، ومن السُّور ما ينزل أجمعَ في مكَّة مُفرَّقًا، ومنها ما ينزل أجمعَ في المدينة مُفرَّقًا، فاحتيج إلى العلم بهما للإعلام بأنَّ وقوع ذَٰلِكَ لا يمنع كون السُّورة الَّتي وقع منها ما هو مدنيٌّ ومنها ما هو مكِّيٌّ قد نزلت بهَٰذا السِّياق التَّام، فصار لها هَٰذا السِّياق التَّامُّ، وإن كان مجموعًا بين نزولٍ مدنيٍّ، ونزولٍ مكِّيٍّ.

ولم يكن في عُرف الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا التابعين اسم المكِّيِّ والمدنيِّ، وإنَّما حدث بعدهم، وإن كان يوجد في كلامهم الخبر بأنَّ هَٰذِهِ السُّورة أو الآية نزلت في مكَّةَ، أو أنَّها نزلت في المدينة، فباكورة نسبة السُّور والآيات إلى مكَّةَ والمدينة باعتبار الأماكن موجودةٌ في كلام الصَّحابة والتَّابعين، ثمَّ نشأ بعد ذَٰلِكَ في كلام أتباع التَّابعين فمن بعدهم جعلُ هَٰذَا الاسم عَلَمًا على ما نزل قبل الهجرة، وما نزل بعد الهجرة على القول المشهور، وهو قول الجمهور، فإنَّ في هَٰذِهِ المسألةِ أقوالًا أخرى، أشهرها هو هَٰذا القول، ونسبه البُلقينيُّ في «مواقع العلوم» وغيره إلى الجمهور، وذكر السُّيوطيُّ أنَّه الأصحُّ، وهو كذَٰلِكَ، فالأصحُّ أنَّ الفارق بين المكِّيِّ والمدني هو حادثة الهجرة، فما نزل قبل الهجرة يُسمَّى مكِّيًّا، وما نزل بعد الهجرة يُسمَّى مدنيًّا.

وأمَّا المسألة الثَّانية - وهي تعيين المكِّيِّ والمدنيِّ -؛ فإنَّه ذكره في قوله:

.... وَإِنْ تَسَلْ

فَالمَدَنِيْ أَوَّلَتَا القُرْآنِ مَعْ .....

إلى آخره؛ أي: إذا سألتَ عن المدنيِّ فاعرف ذِكره فيما أورده في هَٰذِهِ الأبيات.

وٱعتنى بحصر المدنيِّ ليُعلم أنَّ غيره يكون مكِّيًّا، **فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تسعًا وعشرين سورةً مدنيَّةً ٱتِّفاقًا أو ٱختلافًا:**

فالسُّورة الأولى، والثَّانية: هما المذكورتان في قوله: (أَوَّلَتَا القُرْآنِ)؛ يعني: البقرةَ وآل عمران، خلافًا لما يوهمه ظاهر النَّظم، فظاهر النَّظم أنَّه يُريد الفاتحة والبقرة، وهَٰذَا غيرُ مرادٍ له، فإنَّ أصله - وهو «النُّقاية» للسُّيوطيِّ - وأصلَ أصله - وهو «مواقع العلوم» للبُلقينيِّ - لم يذكرا كون الفاتحة مدنيَّةً عند عدِّ هَٰذَا.

ومنشأ الابتداء بذكر البقرة وآل عمران وأنَّهما أوَّلتا القرآن باعتبار المشهور في تحزيب الصَّحابة والتَّابعين، فإنَّهم كانوا يُحزبون القرآن ثلاثًا، ثمَّ خمسًا... إلى تمام المعروف عنهم، وهم يريدون بالثَّلاث الَّتي يبتدئون بها: سورة البقرة، وآل عمران، والنِّساء، فيقع في عُرفهم إذا أُطلق : (أَوَّلَتَا القُرْآنِ) - يعني: أوَّلتا المصحف - إرادة البقرة وآل عمران؛ لأنَّهما أوَّل المعدود في تحزيب القرآن الكريم.

والسُّورة الثَّالثة، والرَّابعة: هما المذكورتان في قوله: (مَعْ أَخِيرَتَيْهِ)؛ وهما المعوذتان: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق]، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ [الناس]، سُمِّيتا بالمعوِّذتين لاستفتاحهما بالأمر بالاستعاذة بالله في قوله في الأولى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق]، وفي قوله في الثَّانية: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ [الناس].

ويُسمَّيان أيضًا بـ(المعوِّذات) أيضًا لأمرين:

أحدهما: بالنَّظر إلى عدد الآيات؛ فإنَّها جمعٌ.

والآخر: بالنَّظر إلى أفراد المستعاذ منه، فإنَّه ٱستعيذ في هاتين السُّورتين من شرورٍ كثيرةٍ.

والسُّورة الخامسة: هي المذكورة في قوله: (وَكَذَا الحَجُّ تَبَعْ)؛ أي: في كونها مدنيَّةً، فسورة الحج مدنيَّةٌ، وهي من مُعتركات الأنظار، فمِن أهل العلم من يعدُّها مدنيَّةً، ومنهم

من يعدُّها مكِّيةً، ومنهم من يعدُّها مدنيَّةً سِوى آياتٍ، ومنهم من يعدُّها مكِّيَّةً سِوى آياتٍ.

والقول بخلوصها مدنيَّةً أو مكِّيَّةً فيه بُعدٌ، إذ سياق الآيات منه ما يرجع إلى ما قبل الهجرة، ومنه ما يرجع إلى ما بعد الهجرة، فيكون الأول مكِّيًّا، والثَّاني مدنيًا.

وأحسن الأقوال: أنَّها مقسومةٌ قسمين: فأوَّلها مكِّيٌّ، وآخِرها مدنيٌّ.

والسُّورة السَّادسة: هي المذكورة في قوله: (مَائِدَةُ)؛ أي: سورة المائدة.

والسُّورة السَّابعة: هي المذكورة في قوله: (مَعْ مَا تَلَتْ)؛ أي: ما تلتها سورةُ المائدة؛ وهي سورة النِّساء.

وفي عبارته غلقٌ يُوهم خلاف مقصوده، فإنَّه يُتوهَّم أنَّه أراد الأنعامَ، ولَكِنَّ الضَّمير المُقدَّر (تلتها) يرجع إلى سورة المائدة؛ أي: الَّتي تلتها سورة المائدة، فهي السُّورة المُقدَّمة عليها، وهي سورة النِّساء، وعبارة السُّيوطيِّ في «النُّقاية» ترفع هَذَا، فإنَّه ذكر أوَّل المدنيِّ البقرةَ، وثلاثٌ تليها؛ يعني: آل عمران، والنِّساء، والمائدة.

والسُّورة الثَّامنة: هي المذكورة في قوله: (أَنْفَالُ)، وهي سورة الأنفال.

والسُّورة التَّاسعة هي المذكورة في قوله: (بَراءةٌ)، وهي سورة براءة، وتُسمى أيضًا سورة التوبة.

والسُّورة العَاشرة، والحاديةَ عشرةَ، والثَّانية عشرةَ، والثَّالثة عشرة: هنَّ المذكورات في قوله: (وَالرَّعْدُ وَالقِتَالُ وَتَالِيَاهَا)؛ أي: ما يتلو سورة القِتال؛ وهما: سورة الفتح، والحُجرات.

وسورة القِتال تُسمَّى سورة محمَّدٍ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

والسُّورة الرَّابعة عشرة، والخامسة عشرة: هما المذكورتان في قوله: (وَالحَدِيدُ النَّصْرُ)؛ أي: سورة الحديد، وسورة النَّصر.

والسُّورة السَّادسة عشرة، والسَّابعة عشرة، والثَّامنة عشرة: هي المذكورة في قوله: (قِيَامَةٌ زَلْزَلَةٌ وَالقَدْرُ)، فهي سورة القيامة، والزَّلزلة، والقدْر.

وعدُّ سورة القيامة هو الواقع في أصل النَّظم - وهو كتاب «النُّقاية» للسُّيوطيِّ -، وكذا في أصل أصله - وهو «مواقع العلوم» للبُلقينيِّ -، وهو وهَمْ محضٌ، فإنَّ سورة القيامةِ مكِّيَّةٌ باتِّفاقٍ. نقله ٱبن عطيَّة في «المحرَّر الوجيز»، وٱبن عاشور في «التَّحرير والتَّنوير»، في جماعةٍ آخرين.

والصَّواب: هو المثبت في النُّسخة الَّتي بين أيديكم، وهي قوله: (قَيِّمَةٌ)؛ أي: سورة البيِّنة؛ لذكر دين القيِّمةِ فيها، فهٰذا هو الموافق للصَّواب، ووقع كذَٰلِكَ في نُسخةٍ خطِّيَّةٍ للمنظومة.

والسُّورة التَّاسعة عشرة، والعشرون، والحادية والعشرون: هي المذكورة في قوله: (وَالنُّورُ وَالأَحْزَابُ وَالمُجَادَلَهْ)، ويجوز في السُّورة الأخيرة كسر دالها وفتحها، فيُقال: (المُجادِلة) و (المجادَلة)، فالكسر باعتبار المرأة، والفتح باعتبار الواقعة، فالمرأة جاءت تُجادل فهي مُجادِلةٌ، والواقعة الَّتي حدثت هي المُجادلة الَّتي كانت بين النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخولة بنت الصَّامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

والسُّورة الثَّانية والعشرون، والثَّالثة والعشرون، والرَّابعة والعشرون، والخامسة والعشرون، والسَّادسة والعشرون، والسَّابعة والعشرون، والثَامنة والعشرون، والتَّاسعة والعشرون: هي المذكورة في قوله: (وَسِرْ إِلَى التَّحْرِيمِ)؛ أي: سِر من سورة المجادلة حتَّى

تنتهي إلى التَّحريم؛ وهي سور: الحشر، والممتحِنة، والصَّفِّ، والجمعة، والمنافقون، والتَّغابن، والطَّلاق، وآخرها التَّحريم.

والممتحِنة بكسر الحاء في القول الأشهر، وتُفتح أيضًا، فيُقال: الممتحَنة، فالكسر باعتبار الواقعة، وهي الامتحان، والفتحُ باعتبار المرأة الَّتي تُمتحن في دينها.

فهٰذِهِ السُّور المذكورة - وهي تسع وعشرون سورةً - هي سُورٌ مدنيَّةٌ عند المُصَنِّف، وأمَّا المكِّيُّ فهو المذكور في قوله:

وَمَا عَدَا هَٰذَا هُوَ المَكِّيُّ ... عَلَى الَّذِي صَحَّ بِهِ المَرْوِيُّ

أي ما عدا هَٰذَا من سور القرآن فإنَّه يكون مكيًّا، وعِدَّته خمسٌ وثمانون سورةً من سور القرآن، تُعدُّ بكونها سورًا مكِّيَّةً، على الَّذي ٱختاره النَّاظم.

ولأبي الحسَن ٱبن الحصَّار الأندلسيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منظومةٌ نافعةٌ في بيان المكِّيِّ والمدنيِّ، ذكرتها في «منح المكرُمات» بتمامها، وهي ما أخبرنا به عليُّ بن أحمدَ الكامليُّ الفقيه من لفظه عن ظهر قلبٍ بإسنادِه إلى أبي الحسن ٱبن الحصَّار؛ أنَّه قال:

يَا سَائِلِي عَنْ كِتَابِ اللهِ مُجْتَهِدًا ... وَعَنْ تَرَتُّبِ مَا يُتْلَى مِنْ السُّوَرِ

وَكَيْفَ جَاءَ بِهَا المُخْتَارُ مِنْ مُضَرٍ ... صَلَّى الإِلَهُ عَلَى المُخْتَارِ مِنْ مُضَرِ

وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهَا قَبْلَ هِجْرَتِهِ ... وَمَا تَأَخَّرَ فِي بَدْوٍ وَفِي حَضَرِ

لِيَعْلَمَ النَّسْخَ وَالتَّخْصِيصَ مُجْتَهِدٌ ... يُؤَيِّدُ الحُكْمَ بِالتَّارِيخِ وَالنَّظَرِ

تَعَارَضَ النَّقْلُ فِي أُمِّ الكِتَابِ وَقَدْ ... تُؤُوِّلَتِ الحِجْرُ تَنْبِيهًا لِمُعْتَبِرِ

أُمُّ القُرَانِ وَفِي أُمِّ القُرَى نَزَلَتْ ... مَا كَانَ لِلْخَمْسِ قَبْلَ الحَمْدِ مِنْ أَثَرِ

وَبَعْدَ هِجْرَةِ خَيْرِ النَّاسِ قَدْ نَزَلَتْ ... عِشْرُونَ مِنْ سُوَرِ القُرْآنِ فِي عَشَرِ

فَأَرْبَعٌ مِنْ طِوَالِ السَّبْعِ أَوَّلُهَا ... وَخَامِسُ الخَمْسِ فِي الأَنْفَالِ لِلْعِبَرِ

وَتَوْبَةُ اللهِ إِنْ عُدَّتْ فَسَادِسَةٌ ... وَسُورَةُ النُّورِ وَالأَحْزَابِ ذِي الذِّكَرِ

وَسُـــورَةٌ لِنَبِـــيِّ اللهِ مُحْكَمَـةٌ ... وَالفَتْـحُ وَالحُجُرَاتُ الغُـرُّ فِي غُـرَرِ
ثُـمَّ الحَدِيـدُ وَ يَتْلُـوهَا مُجَادَلَـةٌ ... وَالحَشْـرُ ثُمَّ ٱمْتِحَـانُ اللهِ لِلْبَشَـرِ
وَسُورَةٌ فَضَـحَ اللهُ النِّفَـاقَ بِـهَا ... وَسُـورَةُ الجَمْـعِ تِذْكَارٌ لِمُدَّكِـرِ
وَلِلطَّلَاقِ وَلِلتَّحْرِيـمِ حُكْمُهُـمَا ... وَالنَّصْـرِ وَالفَتْحِ تَنْبِيهًا عَلَى العُمُـرِ
هَذَا الَّذِي ٱتَّفَقَتْ فِيهِ الـرُّوَاةُ لَـهُ ... وَقَدْ تَعَارَضَـتِ الأَخْبَارُ فِي أُخَـرِ
فَالرَّعْدُ مُخْتَلَـفٌ فِيهَا مَتَى نَزَلَـتْ ... وَأَكْثَرُ النَّاسِ قَالُوا الرَّعْدُ كَالقَمَـرِ
وَمِثْلُهَا سُورَةُ الرَّحْمَنِ شَاهِدُهَـا ... مِمَّا تَضَمَّـنَ قَوْلُ الجِّـنِ فِي الخَبَـرِ
وَسُورَةٌ لِلحَوَارِيِّيـنَ قَدْ عُلِمَـتْ ... ثُمَّ التَّغَابُـنُ وَالتَّطْفِيفُ ذُو النُّـذُرِ
وَلَيْلَةُ القَدْرِ قَـدْ خُصَّتْ بِمِلَّتِـنَا ... وَلَمْ يَكُـنْ بَعْدَهَا الزِّلْـزَالُ فَاعْتَبِـرِ
وَقُلْ هُوَ اللهُ مِنْ أَوْصَـافِ خَالِقِنَا ... وَعُوذَتَـانِ تَـرُدُّ البَـاسَ بِالقَـدَرِ
وَذَا الَّـذِي ٱخْتَلَفَتْ فِيهِ الرُّواةُ لَـهُ ... وَرُبَّمَا ٱسْتُثْنِيَـتْ آيٌ مِـنَ السُّـوَرِ
وَمَـا سِـوَى ذَاكَ مَكِّـيٌّ تَنَزُّلُـهُ ... فَلَا تَكُنْ مِن خِلَافِ النَّاسِ فِي حَصَرِ
فَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَـاءَ مُعتَبَـرًا ... إِلَّا خِـلَافٌ لَـهُ حَـظٌّ مِنَ النَّظَـرِ

وهي منظومةٌ نافعةٌ جامعةٌ، **فإنَّها بيَّنت أنَّ سور القرآن باعتبار المدنيِّ والمكِّيِّ ثلاثةُ أقسامٍ:**

القسم الأوَّل: ما هو مدنيٌّ باتِّفاقٍ، وهو عشرون سورةً.

والقسم الثَّاني: ما هو مُختلَفٌ فيه، وهو ٱثنتا عشرة سورةً.

والقسم الثَّالث: ما هو مكِّيٌّ باتِّفاقٍ، وهو الباقي من سور القرآن الكريم.

وأعرض المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نظم زيادةٍ زادها السُّيوطيُّ في «النُّقاية»، فإنَّ السُّيوطيَّ قال: (قيل: والرَّحْمَن، والإنسان، والإخلاص، والفاتحة، وثالثها نزلت مرَّتين) ٱهـ.

أي: ممَّا عُد مدنيًّا أيضًا هَـٰذِهِ السُّور المذكورات، قال السُّيوطيُّ في «إتمام الدِّراية»: (والأصحُّ أنَّها مكِّيَّةٌ) اهـ.وهو الصَّواب والله أعلم.

وقوله في آخر كلامه: (وثالثها نزلت مرَّتين)؛ أي: أنَّه **اُختُلف في سورة الفاتحة**:

فالقول الأول: أنَّها مكِّيَّةٌ.

والقول الثَّاني: أنَّها مدنيَّةٌ.

والقول الثَّالث: أنها نزلت مرَّتين، فنزلت بمكَّةَ، ونزلت بالمدينة.

ووراء هَـٰذِهِ الأقوال قولٌ رابعٌ ذكره السُّيوطيُّ في «إتمام الدِّراية» و «التَّحبير» و«الإتقان» أنَّها نزلت مقسومة نصفين: فنصفٌ بمكَّةَ، ونصفٌ بالمدينة.

وأصحُّ هَـٰذِهِ الأقوال: أنَّ سورة الفاتحة سورةٌ مكِّيَّةٌ، وإليه أشار اٱبن الحصَّار بقوله:

..... مَا كَانَ لِلْخَمْسِ قَبْلَ الحَمْدِ مِنْ أَثَرِ

ومراده أنَّ نزول الفاتحة مُرتبطٌ بالصَّلوات الخمس، فلا صلاة وجدت بلا سورة الفاتحة، وكان اٱبتداءُ الأمر بالصَّلوات الخمس بمكَّةَ - أي قبل الهجرة -، فهي حينئذٍ سورة مكِّيَّةٌ بلا ريبٍ، والله أعلم.

وزاد السُّيوطيُّ أيضًا بعدما تقدَّم: (وقيل: النِّساء، والرَّعد، والحجُّ، والحديدُ، والصَّفُّ، والتَّغابن، والقيامة، والمعوِّذتان = مكِّيَّاتٌ) اهـ.

وقال في «إتمام الدِّراية» بعد هَـٰذَا: (والأصحُّ أنَّها مدنيات) اهـ. وهو الأظهر: أنَّها سورٌ مدنيَّةٌ؛ سِوى سورة القيامة، فإنَّ سورة القيامة كما تقدَّم هي سورةٌ مكِّيَّةٌ.

إذا تقرَّر هَـٰذَا الَّذي تقدَّم؛ فإنَّ ممَّا ينبغي أن يُعلم أنَّ المصنِّفين في علوم القرآن أعرضوا عن رصد مواقع النُّزول وأماكنه، فلم يجعلوه نوعًا من الأنواع يذكرون فيه أماكن النزول

باعتبار المواضع، مع كون من القرآن ما نزل في مكَّةَ، ومنه ما نزل في المدينة، ومنه ما نزل ببطن نخلة، ومنه ما نزل في تبوك.

ومنشأ إعراضهم عن هَٰذَا: أنَّه لا تتحقَّق به الثَّمرة المرجوَّة كالمكِّيِّ والمدنيِّ المُعلَّقين بالزَّمن، وهو حادثةُ الهجرة، فإنَّه إذا عُلم أنَّ ما قبل الهجرة يُعدُّ مكِّيًّا وما بعدها يُعدُّ مدنيًّا، كان لذَٰلِكَ آثارٌ نافعةٌ في معرفة اكتمال السُّورة ونقصَها، ومعرفة النَّاسخ والمنسوخ، ومعرفة العامِّ والخاصِّ، ومعرفة المطلق والمقيَّد، وهَٰذِهِ الآثار المذكورة لا تؤثِّر فيها معرفة المواضع والأماكن، فاشتَغلُوا بالأعلى لشدَّة الحاجة إليه، مع وجود النَّص في أحاديثَ وآثارٍ كثيرةٍ على أماكن النُّزول، لَكِن لم ينشأ منها نوعٌ عندهم؛ لأنَّ همم الأوائل متوجِّهةٍ لما فيه النَّفع، ويُعرضون عمَّا ورد إذا قلَّ نفعه.

فمن اللَّطائف مثلًا: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّث بأحاديثَ عن جماعةٍ من الأنبياء، فحدَّث بأحاديثَ عن إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ كقصَّة إبراهيمَ في بناء البيت وخبره مع ابنه إسماعيلَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وزوجه الأولى والثَّانية.

وكخبره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ومنها حديثه المشهور مع الخضر، ولم يصنِّف قطُّ أحدٌ من المحدِّثين «مُسندَ الأنبياء»؛ لتعلُّق هممهم بما منه منفعةٌ مطلوبةٌ وهو مسنده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قال رجلٌ للإمام أحمد: هل أجمع مسند الأنبياء؟، فقال: «اجمع مسند نبيِّك صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، أو كلامًا نحوُه هذا معناه.

والمقصود: أنَّهم وإن أدركوا أنَّ من مسانيد الرِّواية مسندَ الأنبياء، لكِنَّهم تركوا الاعتناء بجمعه ورصده في صعيدٍ واحدٍ؛ لأنَّ الاشتغال بغيره أولى.

فكذَٰلِكَ رغبوا عن تتبُّع أماكن نزول القرآن الكريم؛ ٱعتناءً بالأعلى في فائدته المرجوَّة، وهو ما تعلَّق بزمنٍ هو حادثة الهجرة، وضبطوه بما قبل الهجرة أنَّه يكون مكِّيًّا، وما بعد الهجرة يكون مدنيًّا.

وهكَذَا كانت علوم الأوائل، فكان عندهم من تمام النَّظر وشفوفه، وفقاهة النَّفس وٱشتغالها بما ينفع، والإقبال على ما تُرجى منفعته في العاجل والآجل = أعظم من المتأخِّرين الَّذين ضعفت عندهم هَٰذِهِ الآلات لضعف المقاصد الصَّحيحة غالبًا، فإنَّ العلم ميراث النُّبوَّة، والنُّبوَّةُ وحيٌ وٱصطفاءٌ، فإذا صلُحت القلوب أمدَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أهلها بالعلوم النَّافعة، وفُتح لهم من مدارك الخير في العمل والإرشاد والهداية والدَّعوة والإصلاح ما ليس لغيرهم، وإذا قايستَ بين حالنا وحال السَّلف عرفت صِدق ذَٰلِكَ ، فليس الشَّأن أن تطلبَ، ولَٰكِن الشَّأن فيما تطلب، وكان ٱبن تيميَّة الحفيد يقول: «النَّاس يقولون: قدر كل ٱمرئٍ ما يُحسنه، والعارفون يقولون: قدْر كل ٱمرئٍ ما يطلبه». ٱهـ.

أي أنَّ المرء يعظُم شأنُه عند التَّحقيق باعتبار مطلوبه الَّذي يرجوه، فإذا عظُم مطلوبُه عظُم قدره، وإذا نزل مطلوبه نزلَ قدْره، فلما كانت همم السَّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في العلوم عظيمةً فُتحت لهم أنواع المعارف النَّافعة، فبواكير العلوم من العلوم الأصليَّة؛ كالتَّفسير، والفقه، والحديث، والاعتقاد، وبواكير العلوم الآلية من النَّحو، والصَّرف، والأصول ومصطلح الحديث = إنَّ ٱنفجارها بين أعينهم حتَّى كأنَّهم يأخذونها بأيديهم يدلُّ على أعظم الكرامة الَّتي مُدوا بها، ولذَٰلِكَ قال رجلٌ للحافظ عبد الغنيِّ المقدسيِّ: ما للعلماء لا تُعدُّ لهم كرامات؟، قال: «يكفيهم كرامة العلم»، يعني أنَّ ما يُفتح لهم من أنواع العلوم والمعارف الَّتي هي ميراث النُّبوَّة مع ما تُسقى به من ماء الإخلاص، والعمل، والدَّعوة، والإصلاح، والإرشاد، والهداية، لا يوازيه كرامةٌ أخرى، ومن هنا قال ٱبن تيميَّة الحفيد:

«أعظم الكرامة لزوم الاستقامة»؛ أي أنَّ أعظم ما يحصل للعبد من الكرامة أن يستقيمَ على دين الله، ومن ٱستقامته على دين الله أن يطلب العلوم النَّافعة المُقرِّبة إلى الله، والَّتي جاءت أصولها في كلام النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وكلام السَّلف الصَّالحين.

وإذا نظرتَ في الآيات والأحاديث والآثار، وما فيها من علوم القرآن، ثمَّ ضعفُ الآلة في الكتب الَّتي صنَّفها المتأخِّرون عن علوم القرآن؛ كأنَّك تقرأ في كتب المتأخِّرين ميِّتًا لا حياة له، فهي عباراتٌ إنشائيَّةٌ يُرصَف بعضها إزاء بعضٍ.

وأمَّا ما جاء في القرآن والسُّنَّة، والآثار، وكلام الأوائل الَّذين صنَّفوا في هَٰذِهِ العلوم؛ يزيد المرء معرفةً وإدراكًا، وإيمانًا، وهكَذَا يجب أن يكون طلب العلم: أن تُجعل هَٰذِهِ العلومَ الَّتي ٱنتهت إلينا مُلحقَةً بعلوم الأوائل، وأن يصعدَ الإنسان بما ٱستقرَّ عليه المتأخِّرون إلى ما كان عليه الأوائل الماضون، حتَّى في العلوم الآليَّة؛ من نحوٍ، أو أصولٍ، أو مُصطلحٍ، أو غيرها إذا جعل الإنسان نياطَ قلبه هَٰذَا المعنى أمكنَه أن يرقى بنفسه ويرقى بالخلق إلى العلوم النَّافعة التي تُقرِّبهم إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وكلُّ علمٍ جاء من مشكاة الرِّسالة أصلًا أو آلةً فهو مُقرِّبٌ إلى الله، ولَٰكِنَّ الشَّأن في تصرُّف المتأخِّرين فيه، فالنَّحو، والأصول، والمصطلح، والقواعد، علومٌ مُقرِّبة إلى الله، ولَٰكِنَّها جَمُدت لمَّا كثفت القلوب في تناولها، فصار شُغل القلوب هو الظَّواهر، وأمَّا النَّظر في حقائقها وما فيها من المعاني، وتصرُّف السَّلف فيها، وما كانوا عليه؛ هَٰذَا صار ضعيفًا، وهَٰذَا يحثُّ السَّير على الاجتهاد في العلم، وأنَّ من عرف العلم عرف أنَّه جاهلٌ، فإنَّه لا يعرف الجهل إلَّا العلماء كما قال سهلٌ التُّستريِّ رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ أي: لا يعرف المرء مبلغَ ما يفقد النَّاس من العلم، وما هم عليه من النَّقص؛ إلَّا من عرف حقيقة العلم، فكلَّما ٱزداد علمًا ٱزداد معرفةً بجهله وجهل النَّاس.

نسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن يفتح علينا وعليكم فتوح العارفين، وأن يجعل علومَنا من المقرَّبة عنده سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وألَّا يجعل حظًّا لأنفسنا.

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ:
الحَضَرِيُّ وَالسَّفَرِيُّ مِنْ آيِ القُرْآنِ

وَالسَّفَـــرِيْ كَآيَـــةِ التَّيَمُّـــمِ ... مَائِـــدَةٍ بِـــذَاتِ جَيْشٍ فاعْلَمِ
أَوْ هِـــيَ بِالبَيْـــدَاءِ ثُـمَّ الفَتْحِ فِي ... كُـــرَاعِ الغَمِيـــمِ يَـا مَـنْ يَقْتَفِـي
وَبِمِنَى ﴿ ٱتَّقُوا ﴾ وَبَعْدُ ﴿يَوْمَا﴾ ... وَ﴿تُرْجَعُـــونَ ﴾﴿أَوْلِ هَذَا الخَتْمَا
وَيَوْمَ فَتْحٍ ﴿آمَـــنَ الرَّسُـــولُ﴾ ... لِآخِـــرِ السُّـــورَةِ يَـــا سَـــؤُولُ
وَيَـــوْمَ بَـــدْرٍ سُـــورَةُ الأَنْفَالِ مَعْ ... ﴿ هَـٰذَا خَصْمَانِ﴾ وَمَا بَعْدُ تَبَعْ
إِلَى الحَمِيـــدِ ثُـــمَّ ﴿ إِنْ عَاقَبْتُـــمُ ... فَعَاقِبُـــوا بِمِثْـــلِ مَـــا عُوقِبْتُـــمُ﴾
بِأُحُـــــدٍ وَعَرَفَـــاتٍ رَسَمُـــوا ... ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْـــتُ لَكُـــمْ دِينَكُمُ﴾
وَمَـــا ذَكَـــرْنَا هَهُـــنَا اليَسِيـــرُ ... وَالحَضَـــرِيْ وُقُوعُـــهُ كَثِيـــرُ

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَـٰذِهِ الجملة النَّوع الثَّالث والرَّابع من الأنواع الاثني عشر الراجعة إلى النُّزول زمانًا أو مكانًا، فقال: (**النَّـوْعُ الثَّالِـثُ وَالرَّابِـعُ: الحَضَـرِيُّ وَالسَّـفَرِيُّ مِـنْ آيِ القُـرْآنِ**)، وهَـٰذان هما النَّوع الثَّالث والرابع من الأنواع الخمسة والخمسين الحاصرة هَـٰذا العلمَ عند المُصَنِّف.

وبيَّن فيها مسألتين:

المسألة الأولى: عدُّ بعض ما نزل في السَّفر.

والمسألة الثَّانية: الإشارة إجمالًا إلى الحضَر.

ولم يذكر حدَّهما أسوةً بالمكِّيِّ والمدنيِّ، فإنَّه جعل فاتحة كلامه في النَّوع الأوَّل والثَّاني (المدنيِّ والمكِّيِّ) بيانُ حدِّهما، وأعرض عن هَٰذا هُنا، وفي كثيرٍ من الأنواع، وكأنَّه ترك حدودها لشدَّة وضوحها.

والحضريُّ هو: ما نزل من القرآن في دار الحضَر، وهي الإقامة.

والسَّفريُّ منه: ما نزل في السَّفر.

فإذا كان النَّازل من القرآن نازلًا على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دار إقامته – أي: حين كونه مُقيمًا، وذَٰلِكَ في بلدين هما: مكَّة والمدينة –، فإنَّه يُسمَّى حضَريًّا، وإذا كان نازلًا على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غيرهما، فإنَّه يُسمَّى سفريًّا.

ويُلتقط من هَٰذَا ضابطٌ نافعٌ في أنَّ ما نزل بمكَّةَ أو بالمدينة فهو حضَريٌّ، وأنَّ ما نزل خارجهما فهو سفريٌّ، فما ذُكر قبل ممَّا نزل على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ببطنَ نخلة، أو بتبوك يُعدُّ سفريًّا؛ لأنَّه نزل خارج هاتين المدينتين اللَّتين هما دار إقامته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والأصل منهما في القرآن هو الحضَريُّ، فإنَّ عامَّة حاله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو كونُه في دار الإقامة، وأمَّا السَّفر فهي حالٌ عارضةٌ، فيكون النَّازل على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السَّفر قليلًا.

فأمَّا المسألة الأولى – وهي عدُّ بعض ما نزل في السَّفر – **فقد ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثمانية أفرادٍ منه:**

الأوَّل: هو المذكور في قوله: (كَآيَةِ التَّيَمُّمِ)؛ يعني قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة:٦]، وهي بعضُ آية الوضوء في سورة المائدة.

فالآية المذكورة نزلت على النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في سفره، صحَّ هَٰذَا في حديث عائشةَ في «الصَّحيحين»، وكان نزولها على النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ (بِالبَيْدَاءِ) أو (بِذَاتِ الجَيْشِ)، فقد وقع الشَّكُّ في خبر عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا نفسِه، فشكَّت وشكَّ من بعدها، فالآية المذكورة يُحتمل نزولها بذات الجيش، ويُحتمل نزولها بالبيداء، وهَٰذَان موضعان خارج مكَّةَ والمدينة اتِّفاقًا، **ثمَّ اختُلِف في تحديدهما على قولين**:

أحدها: أنَّهما بين المدينة وخيبر، واختاره النَّوويُّ.

والآخر: أنهما بين المدينة ومكَّة، واختاره ابن التِّينِ.

ومطالعة كتب المصنِّفين في البلدان كـ«معجم أبي عُبيدٍ البَكريِّ» وغيره تنصر القولَ الَّذي ذهب إليه ابن التِّينِ، وأنهما موضعان بين مكَّةَ والمدينة، وهو الَّذي رجحه أبو الفَضْل ابن حجر في «فتح الباري» بعد ذِكر القولين المتقدِّمين.

والثَّاني: سورة الفتح، وهي المذكورة في قوله: (ثُمَّ الفَتْحِ فِي كُرَاعِ الغَمِيمِ)؛ أي: نزلت على النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في سفره لمَّا كان بالغَمِيمِ (كالكريم)؛ وهو وادٍ بين مكَّةَ والمدينة.

وكُراعُه: طرفُه؛ أي: نزلت على النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهو في طرف الوادي المذكور.

وكونها نازلةً على النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في السَّفر ثبتَ هَٰذَا في البخاريِّ من حديث عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأنَّها نزلت إلى قوله: ﴿فَتْحًا مُّبِينًا﴾.

وأمَّا تعيين الموضع فرُوي في حديثٍ عند أبي داود وأحمد وفي إسناده ضعفٌ.

والقولُ به هو المعروف عند المتكلِّمين في التَّفسير وعلوم القرآن.

وقوله: (يَا مَنْ يَقْتَفِي)؛ أي: يا مَن يتَّبع.

والثَّالث: قوله تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة:٢٨١]، وهو المذكور في قوله: (وَبِمِنَى ﴿ٱتَّقُوا﴾...) إلى آخر ما ذكر.

أي أنَّ ممَّا نزل على النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في سفره لمَّا كان بمنًى قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٢٨١﴾ [البقرة].

فهو نازلٌ على النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حال كونه مُسافرًا، ورُوي فيه شيءٌ لا يثبت، فهي من آخر ما نزلت من القرآن كما ثبت في الصَّحيح، لَكِن تعيين موضعه لم يثبت فيه شيءٌ.

والرَّابع: المذكور في قوله: (وَيَوْمَ فَتْحٍ ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾) إلى آخر السُّورة؛ أي أنَّ ممَّا نزل على النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في السَّفر آخرُ سورة البقرة: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، إلى تمام الآية والَّتي بعدها.

وقد ذكر هَٰذَا البُلقينيُّ في «مواقع العلوم»، وتعقَّبه السُّيوطيُّ بعد ذكره له في «إتمام الدِّراية» و «الإتقان» بأنَّه لا يعلمه مرويًّا في حديث.

وقوله: (يَا سَؤُولُ)؛ أي: يا كثير السُّؤال.

والسُّؤال النَّافع من طرائق ٱستمداد العلم، فإذا كان للمرء لسانٌ سؤولٌ، وقلبٌ عَقولٌ، مُكِّن له الوصول، فممَّا يفتقر إليه مُلتمس العلم سؤاله عمَّا ينفعه، وعقلُه ما يُلقى إليه من الجواب.

والخامس: سورة الأنفال، فإنَّها نزلت بـ(بَدْرٍ)، وكذا **السَّادس**، وهو قوله: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾ [الحج:١٩].

فسورة الأنفال نزلت في بدرٍ كما ثبت في قصَّة سعدِ بن أبي وقَّاصٍ لمَّا سأل النَّبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ سيفًا من الغنائم فردَّه، ثمَّ أُنزلت السُّورة.

وكذَٰلِكَ الآيات المذكورات من سورة الحجِّ، ثبت في «الصَّحيحين» من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّها نزلت في حمزةَ وصاحبيه، وهمُ المبارزون للكفَّار يوم بدرٍ، فقد برز من الكفَّار: عُتبةُ وشيبةُ ٱبنا ربيعةَ، والوليد بن عُتبةَ، وقابلهم من المسلمين: حمزة بن عبد المطَّلب، وعليُّ بن أبي طالبٍ، وعبيدةُ بن الحارث رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وكان هَٰؤُلَاءِ النَّفر السِّتَّة كلُّهم من قريشٍ، وكلُّهم من بني هاشمٍ، فنزلت هَٰذِهِ الآيات فيهم.

والسَّابع: قولُه تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم﴾ [النحل:١٢٦]، وهو المذكور في قوله: (ثُمَّ إِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا...)، فإنَّها نزلت (بِأُحُدٍ)؛ أي يوم أُحدٍ، وكان بروزه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حينئذٍ إلى أُحدٍ حالَ كونه مُفارقًا دار إقامته، فإنَّ بيوت النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بينها وبين أُحدٍ مسافةٌ طويلةٌ، وثبت هذا بإسنادٍ حسنٍ عند التِّرمذيِّ.

و(الميمُ) في شطري البيت - (عَاقَبْتُمْ) و(عُوقِبْتُمْ) - يصحُّ فيهما السُّكون والضَّمُّ قراءةً ووزنًا.

والثَّامن: قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، المذكور في قوله: (وَعَرَفَاتٍ رَسَمُوا)؛ أي أنَّها نزلت على النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لمَّا كان بعرفةَ في حجَّة الوداع. ثبت هٰذا في «الصَّحيحين» من حديث عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فهٰذِهِ الأفراد الثَّمانية كلُّها ممَّا نزل على النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في السَّفر.

وأمَّا المسألة الثَّانية - وهي الإشارة إلى الحضَريِّ إجمالًا - فهي المذكورة في قوله: (وَالحَضَرِيْ وُقُوعُهُ كَثِيرُ)؛ أي أنَّ أفرادَ ما نزل على النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في الحضَرِ كثيرٌ، فهو الأصل كما تقدَّم، فلا يُحتاج إلى تمثيلٍ؛ لوضوحه. ذكره السُّيوطيُّ في «إتمام الدِّراية» ثمَّ تبعه جماعةٌ.

وممَّا نزل على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دار الحضَر كما تقدَّم: سورة المجادَلة، أو المجادِلة، فإنَّها نزلت على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المدينة.

ومنه أيضًا: سورة الكوثر، إلى غير ذَٰلِكَ ممَّا ورد في الأحاديث النَّبويَّة أنَّه نزل على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دار الإقامة.

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

النَّوْعُ الخَامِسُ وَالسَّادِسُ:
اللَّيْلِيُّ وَالنَّهَارِيُّ

وَسُــورَةُ الفَتْحِ أَتَتْ فِي اللَّيْـلِ ... وَآيَـةُ القِبْلَـــةِ أَيْ ﴿فَـــوَلِّ﴾
وَقَوْلُــهُ ﴿يَـا أَيُّـهَا النَّبِـيُّ قُلْ﴾ ... بَعْدُ ﴿لِأَزْوَاجِكَ﴾ وَالخَتْمُ سَهُلْ
أَعْنِـي الَّتِي فِيـهَا البَنَـاتُ لَا الَّتِـي ... خُصَّـــتْ بِهَا أَزْوَاجُـــهُ فَأَثْبِـــتِ
وَآيَـــةُ الثَّلَاثَـــــةِ الَّذِيـــنَا ... أَيْ ﴿خُلِّفُـــوا﴾ بِتَوْبَـــةٍ يَقِيـنَا
فَـــهَذِهِ بَعْـــضٌ لِلَيْـــلِيٍّ عَـــلَى ... أَنَّ الكَثِيـــرَ بِالنَّهَـــارِ نَـــزَلَا

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَـٰذِهِ الجملة النَّوع الخامس والسَّادس من الأنواع الاثني عشر الرَّاجعة إلى النُّزول زمانًا أو مكانًا، فقال: (**النَّـوْعُ الخَـامِسُ وَالسَّـادِسُ: اللَّيْلِـيُّ وَالنَّهَارِيُّ**)، وهَذَان هما النَّوع الخامس والسَّادس من الأنواع الخمسة والخمسين الحاصرة هَذَا العلم عند المُصَنِّف، **وبيَّن فيها مسألتين:**

المسألة الأولى: عد بعض ما نزل في اللَّيل.

والمسألة الثَّانية: الإشارة إجمالًا إلى النَّهاريِّ.

ولم يذكر حدَّ اللَّيليِّ والنَّهاريِّ أسوةً بالمكِّيِّ والمدنيِّ، وكأنَّه ترك ما عداهما لوضوحه، كما سبقت الإشارة إليه.

واللَّيليُّ من القرآن هو: ما نزل في اللَّيل.

والنَّهاريُّ منه هو: ما نزل في النَّهار.

فأمَّا المسألة الأولى - وهي عدُّ بعض ما نزل في اللَّيل -، **فقد ذكر أربعةً من أفراده:**

الأوَّل: سورة الفتح، وهو المذكور في قوله: (وَسُورَةُ الفَتْحِ أَتَتْ فِي اللَّيْلِ)؛ أي: نزلت في اللَّيل. ثبت هَٰذَا في حديث عمرَ عند البخاريِّ.

والنَّازل منها هو إلى قوله: ﴿صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾، فهو الواقع الخبرُ عنه في الحديث، وإليه ذهب السُّيوطيُّ، خلافًا لكلام البُلقينيِّ في «مواقع العلوم».

والثَّاني: آية القِبلة، وهي قوله تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٤٤]، فإنَّها نزلت في اللَّيل أيضًا.

ففي حديث ابن عمرَ في «الصَّحيحين»: بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، فقولُه: (قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ) إشارةٌ إلى كون آية التَّوجُّه إلى القبلة نزلت باللَّيل، وأخبرهم هو وهم في صلاة الصُّبح.

وهَٰذَا الظَّاهر المتبادر من اللَّفظ يخدش فيه أنَّ أوَّل صلاةٍ صلاها النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى الكعبة كانت صلاة العصر. ثبت هَٰذَا في «الصَّحيحين»، فيُقدَّر حينئذٍ أنَّه أُنزل عليه في اللَّيل فلم يُصلِّ الفجر ولا الظُّهر، وإنَّما صلَّى العصر، وهَٰذَا بعيدٌ، فالأصل منه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المبادرة بالامتثال، فتكون نازلةً في النَّهار، ويكون وصول الخبر تأخَّر إلى أهل قباءٍ، فلم يتوجَّهوا إلَّا في صلاة الفجر.

ويكون خبر الصَّحابي في قوله: (اللَّيْلَةَ) باعتبار علمِه هو، فاتَّصل الخبر إلى أهل قباءٍ باللَّيل، وكان ممَّن سمعه هَذَا المخبِر منه، ثمَّ لمَّا جاءهم وقد أقاموا صلاة الفجر وهم متوجِّهون إلى بيت المقدس أخبرهم بأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حُوِّل إلى الكعبة، وبهَذَا يرتفع الإشكال بين الحديثين، ويُعلم أنَّ آية القبلة آيةٌ نهاريَّةٌ لا ليليَّةٌ.

والثَّالث: قوله تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ...﴾ [الأحزاب:٥٩] الآيةَ، وهو المذكور في قوله:

وَقَوْلُهُ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ﴾ بَعْدُ ﴿لِأَزْوَاجِكَ﴾ وَالخَتْمُ سَهُلْ

حتَّى أشار إلى أنَّها هي المرادة، لا الآية الثَّانية الَّتي خُصَّت بأزواج النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التَّخيير، وهي قوله تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا﴾ [الأحزاب:٢٨]، فالمراد من الآيتين هي الآية الأولى.

وكان نزولُها على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما ذكر المُصَنِّف ليليًّا، فإنَّ سبب نزولها لمَّا رأى عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سودةَ وقال لها: «يا سودةُ؛ أمَا والله ما تَخْفَيْنَ علينا، فانظري كيف تخرجين...» الحديثَ. متَّفقٌ عليه. وكانتِ النِّساء يخرجن لقضاء حاجاتهنَّ من اللَّيل، فلمَّا رجعت إلى النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال عمرُ ما قال؛ أُنزلت تلك الآية في اللَّيل.

والرَّابع: آية التَّوبة على الثَّلاثة الَّذين خُلِّفوا، وهو المذكور في قوله:

وَآيَةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَا أَيْ ﴿خُلِّفُوا﴾ بِتَوْبَةٍ يَقِينَا

وهي قولُه تَعَالَى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [التوبة:١١٨]، وسُمُّوا بـ(الثَّلاثة الَّذين خُلِّفوا) لا (الثَّلاثة الَّذين تخلَّفوا)؛ لأنَّهم أُخِّرت توبتُهم، فهم خُلِّفوا في قبول توبتهم، وباعتبار خروجهم تخلَّفوا عن الخروج إلى غزوة تبوك، فهم باعتبار الجهاد متَخلِّفين؛ أي متأخِّرين عن الخروج مع

المجاهدين، وباعتبار التَّوبة مُخلَّفين؛ أي مؤخَّرين عن قبول التَّوبة منهم لمَّا جاءوا إلى النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واعتذروا إليه.

وكانتِ التَّوبة عليهم قد نزلت في الآيات من سورة التَّوبة في الثُّلث الآخر من اللَّيل.

ثبت هَـٰذَا في «الصَّحيحين» من حديث كعب بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا كان النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيت أمِّ سلمةَ.

والثَّلاثة الَّذين خُلِّفت توبتُهم هم: مُرارة بن الرَّبيع، وكعب بن مالكٍ، وهلالُ بن أُميَّة، وتُجمع أوائل أسمائهم في قولنا: (مكَّه)، فـ(الميم) لمُرارة بن الرَّبيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(الكاف لكعب بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(الهاء) لهلال بن أميَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا المسألة الثَّانية - وهي الإشارة إلى النَّهاري إجمالًا -، فهي في قوله:

فَـهَـٰذِهِ بَعْـضٌ لِلَيْـلِيِّ عَـلَى أَنَّ الكَثِيـرَ بِالنَّهَـارِ نَـزَلَا

أي أنَّ أكثر ما نزل من القرآن كان نازلًا على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النَّهار؛ لأنَّ النهار محلُّ نشاطٍ، وأمَّا اللَّيل فإنَّه يكون سكنًا، والدليل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾﴾ [النبأ]؛ يعني: محلًّا للمعاش وتدبيره.

فالمناسب للوحي هو أن يكون أكثره في النَّهار ليتلقَّاه النَّاس عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غضًّا طريًّا، حينَ كونِه بارزًا إليه، فإنَّه يكون في نهاره أكثرِه مع النَّاس، وأمَّا في اللَّيل فإنَّه يأوي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى بيوته، وندر أن يخرج النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في اللَّيل.

ومن النَّهاريِّ قولُه تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فإنَّها نزلت على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم عرفةَ بعد العصر. ثبت هَـٰذَا في حديث عمرَ بن الخطَّاب في «الصَّحيحين».

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

النَّوْعُ السَّابِعُ والثَّامِنُ:
الصَّيْفِيُّ وَالشِّتَائِيُّ

صَيْفِيُّـــهُ كَآيَـــةِ الكَلَالَـــةِ وَالشِّتَئِـــيْ كَالعَشْـرِ فِي عَائِشَـةِ

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَـٰذِهِ الجملة النَّوع السَّابع والثَّامن من الأنواع الاثني عشر الرَّاجعة إلى النُّزول زمانًا أو مكانًا، فقال: (**النَّـــوْعُ السَّـــابِعُ والثَّامِنُ: الصَّـــيْفِيُّ وَالشِّـــتَائِيُّ**)، وهَذَان هما النَّوع السَّابع والثَّامن من الأنواع الخمسة والخمسين الحاصرة هَٰذا العلمَ عند المُصَنِّف.

وبيَّن فيها مسألةً واحدةً؛ وهي: عدُّ بعض أفراد الصَّيفيِّ والشِّتائي، ولم يذكر حدَّهما لوضوحه.

فالصَّيفيُّ من القرآن هو: ما نزل من القرآن في الصَّيف.

والشِّتائيُّ: ما نزل منه في الشِّتاء.

ولم يقع في كلام النَّاظم ولا صاحب الأصل - وهو السُّيوطيُّ - ولا صاحب أصل الأصل - وهو البُّلقينيُّ - ولا غيرهما من المتكلِّمين في علوم القرآن ذِكر الخريفيِّ والرَّبيعيِّ، مع أنَّ فصول السَّنة أربعةٌ؛ هي: الصَّيف، والخريف، والشِّتاء، والرَّبيع، فإنَّهم

ذكروا هَٰذا النَّوع ومقابلَه بقولهم: (الصَّيفيُّ والشِّتائيُّ)، وجَروا على هَٰذا لأنَّ الرَّبيع عند العرب تابعٌ الصَّيفَ، والخريف تابعٌ الشِّتاء، باعتبار منازل الأبراج الشَّمسية، فالصَّيف والرَّبيع شماليَّان، والشِّتاء والخريف جنوبيَّان، فأبراج الشَّمس الاثنا عشر مقسومةٌ ستَّةٌ شماليَّةٌ تكون للصَّيف والرَّبيع، وستَّةٌ جنوبيَّةٌ تكون للشِّتاء والخريف.

وأشدُّ ما يجد العربُ في جزيرتهم من الأثر في الحرارة والبرودة يكون في الصَّيف والشتاء، فجعلوا الصَّيف اسمًا يتبعه الرَّبيع، وجعلوا الشِّتاء اسمًا يتبعه الخريف.

وأمَّا المسألة المذكورة التي اقتصر عليها المُصَنِّف - وهي عدُّ بعض أفراد الصَّيفيِّ والشتائي - **فإنَّه ذكر آيتين**:

إحداهما: صيفيَّةٌ.

والأخرى: شتائيَّةٌ.

فأمَّا الآية الصَّيفيَّة فهي آيةُ الكلالة، وهي قولُه تَعَالَى في آخر سورة النِّساء: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء:١٧٦]، فإنَّه ثبت في «الصَّحيحين» أنَّها آيةٌ صيفيَّةٌ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمرَ: «أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ؟»؛ أي: الَّتي نزلت في الصَّيف.

والكَلالة هو: من لا والدَ له ولا وَلد، وقد ذكر شيخ شيوخنا محمَّد الأمين الشِّنقيطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَٰذين البيتين في ضابط الكلالة ولم يعزهما، فقال:

ويسألونك عنِ الكَلالهْ ... هي انقطاع النَّسلِ لا مَحالهْ

لا والدٌ يبقى ولا مولودُ ... فانقطع الأبناءُ والجُدود

وأمَّا الآية الشِّتائية فهي الآيات العشر الَّتي نزلت في براءة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في سورة النُّور، وأوَّلها قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور:١١]، **والإفك**: البهتان الَّذي رُميت به عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وما يمكنُ تمييزُه من آي القرآن في كونه صيفيًّا أو شتائيًّا قليلٌ؛ لأنَّه واردٌ باعتبار النَّقل، فالآية الصَّيفيَّة الَّتي تقدَّمت ذكرنَا فيها حديث عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأمَّا هَؤُلَاءِ الآيات ففي الصَّحيح أنَّ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نزول الآيات قالتْ: «وَإِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الجُمَانِ» - أي الدُّرِّ - «وَهُوَ فِي يَوْمٍ شَاتٍ»، فقولُها: «وَهُوَ فِي يَوْمٍ شَاتٍ» يدلُّ على أنَّ ذَٰلِكَ العَرق الَّذي نزل منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان في يومٍ من أيام الشِّتاء، وهَٰذَا هو الَّذي ذهب إليه البُّلقينيُّ وجماعةٌ.

ونازع فيه السُّيوطيُّ باعتبار أنَّ هَٰذَا خبرًا عن نزول العَرَق منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند وجود الوحي على أيِّ حالٍ كانَ في صيفٍ أو شتاءٍ، وهو متَّجهٌ، لكِنَّما ذهب إليه البُلقينيُّ وغيره أقوَى، فإنَّ الأصل أنَّ خبرها هو عن تلك الحال، فقولُها: «وَهُوَ فِي يَوْمٍ شَاتٍ»؛ أي عند نزول تلك الآيات، فالمصير إليه أولى من المصير إلى الاحتمال الَّذي ذكره السُّيوطيُّ.

وعلى كلٍّ: فالمضبوط كونه صيفيًّا أو شتائيًّا من الآيات والسُّور قليلٌ؛ لقلَّة ذِكر ذَٰلِكَ في الأحاديث والآثار.

قَالَ المُصَنِّفُ رحمه الله:

النَّوْعُ التَّاسِعُ:
الفِرَاشِيُّ مِنَ الآيَاتِ

كَآيَـــةِ الثَّلَاثَـــةِ المُقَدَّمَـــهْ فِي نَوْمِـــهِ فِي بَيْـــتِ أُمِّ سَلَمَـــهْ
يَلْحَقُـــهُ الـــنَّازِلُ مِثْـلَ الرُّؤْيَـا لِكَـــوْنِ رُؤْيَـــا الأَنْبِيَـاءِ وَحْيَـا

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَٰذِهِ الجملة النَّوع التَّاسع من الأنواع الاثني عشر الرَّاجعة إلى النُّزول زمانًا أو مكانًا، فقال: (**النَّوْعُ التَّاسِعُ: الفِرَاشِيُّ مِنَ الآيَاتِ**)، وهو النوع التاسع من الأنواع الخمسة والخمسين الحاصرةِ في هَٰذا العلم عند المُصَنِّف.

وزاد في الترجمة قولَه: (**مِنَ الآيَاتِ**)، نظير ما ذكره في الحضَريِّ والسَّفريِّ لمَّا قال من (**مِنْ آيِ القُرْآنِ**)، وتقدَّم أنَّ إفصاحه وقع مُبالغةً في الإيضاح؛ للتَّذكير بمتعلَّق هَٰذِهِ الأنواع، وهو القرآن الكريم: سُورُه وآياته، وإلَّا فسائر الأنواع الَّتي ذُكرت معها ترجع إليه.

وبيَّن فيها مسألتين:

المسألة الأولى: عدُّ بعض الآيات الفِراشيَّة.

والمسألة الثَّانية: الإشارة إلى المُلحق بها.

ولم يذكر حدَّ الفراشيِّ لوضوحه.

والفِراشيُّ: ما نزل من القرآن على النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في فراشه؛ سواءٌ كان نائمًا أو غير أم لا.

والفِراش هو: ما يُبسط على الأرض للجلوس أو النَّوم عليه، سُمِّي فِراشًا؛ لأنَّه يُمْهد ويُوطَّأُ، فيُطلق على موضع الجلوس، ويُطلق على موضع النَّوم، ومرادُهم هنا: ما يختصُّ بما يُجعل له صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ للنَّوم عليه؛ سواءٌ نزل عليه وهو نائمٌ أو كان يقظانَ غير نائمٍ، ولكِنَّه جالسٌ على فراشه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

فأمَّا المسألة الأولى - وهي عدُّ بعض الآيات في الفِراشيَّة -، فهي المذكورة في قوله:

كَآيَـــةِ الثَّلَاثَـــةِ المُقَدَّمَـــهْ فِي نَوْمِـــهِ فِي بَيْـــتِ أُمِّ سَلَمَـــهْ

أي: آية سورة التَّوبة: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ [التوبة:١١٨]، والصَّحيح أنَّها نزلت والنَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ على فِراشه في بيتِ أمِّ سلمةَ.

وأمَّا المسألة الثَّانية - وهي الإشارة إلى الملحق بالفِراشيِّ -، فهي المذكورة في قوله:

يَلْحَقُـــهُ الـــنَّازِلُ مِثْـلَ الرُّؤْيَـا لِكَـــوْنِ رُؤْيَـــا الأَنْبِيَـاءِ وَحْيَـا

أي: يُلحق بالفِراشيِّ ما نزلَ على النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وهو نائمٌ؛ كسورة الكوثر. صرَّح به السُّيوطيُّ في «نُقاية العلوم»، وكان الأولى أن يُقال:

يَلْحَقُـهُ النَّـازِلُ حيـــنَ النَّـــوم كســورة الكوثـــر وسْطَ القـــومِ

فإنَّه يُعيِّن أنَّها نزلت والنَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نائمٌ.

وأُشير إليها عند النَّاظم بحالٍ عارضةٍ في النَّوم؛ وهي الرُّؤيا.

والأصل عندهم في هَٰذَا: ما في «صحيح مسلمٍ» عن أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: بينما النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين أظهرنا إذْ أغفى إغفاءةً، ثمَّ تبسَّم ضاحكًا، فقال: «أُنزلت عليَّ آنفًا سورةٌ»، ثمَّ قرأ سورة الكوثر.

فذهب جماعةٌ كالبلقينيِّ وغيرِه إلى أنَّها نزلت على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو نائمٌ، فتكون رؤيا، ورؤيا الأنبياء وحيٌ؛ أي أنَّ ما رأوه فيما مناماتهم يُعدُّ وحيًا. ثبت هَٰذَا بإسنادٍ حسنٍ عن ٱبن عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عند ٱبن جريرٍ أنَّه قال: «كانت رؤيا الأنبياء وحيًا».

وفي البخاريِّ عن عُبَيْدِ بن عُميرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وهو من كبار التَّابعين - أنَّه قال: «رؤيا الأنبياء وحيٌ».

ونقل ٱبن القيم في «إعلام الموقِّعين» الإجماع على أنَّ ما يراه الأنبياءُ في المنام وحيٌ.

ولا إشكال في هَٰذَا ، وإنَّما الإشكال في كون قول أنس: (إذا أغفى إغفاءةً) خبرًا عن نومٍ، فهٰذا هو الَّذي ذهب إليه البُّلقينيُّ وجماعةٌ، وذكروا فيه ما ذكروا.

وذهب الرَّافعي في «أماليه» وتابعَه السُّيوطيُّ إلى أنَّ الإغفاءة المذكورة هي إغفاءةُ الوحي الَّتي كانت تنتاب النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا نزل عليه الوحي؛ يعني شدَّة الوحي الَّتي كانت تُصيب النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيُرى كحال النَّائم وهو ليس كذَٰلِكَ، وهٰذا هو الصَّحيح.

فحينئذٍ لم يكنِ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نائمًا، ولا ثبت نزول شيءٍ من القرآن مع نوم النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولو ثبت لم يكن ممنوعًا منه؛ لأنَّ رؤيا النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحيٌ، لَٰكِنَّ الأصل في القرآن تلقِّيه بالسَّماع والقراءة؛ كما قال تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة].

فإذا قرأه جبريل وسمعه النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فإنَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مأمورٌ باتِّباع قراءةِ جبريلَ، فكان القرآن ينزل على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقْظانًا.

وهو الملائم للحالِ الكُملى للقلب، فالحال الكُملى للقلب هي حالُ اليقظة، وقد قال الله في سورة الشُّعراء: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ [الشعراء]، فحالُ الكمال حينئذٍ أن يكون نازلًا على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في اليَقظة، مع عدم ٱمتناعه؛ إلَّا لِما ذكرنا من متابعة القراءة.

ونظير هَذَا ممَّا يُذكر مدًّا على وجه الاستطراف في لطائف العلم أنَّه لم يُنزل على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيءٌ من القرآن وهو في السَّماء، بل المُنزل على النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه كانَ في الأرض؛ لأنَّها محلُّ رسالته وبعثته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

(١) هنا تمام المجلس الثَّاني، وكان ذَٰلِكَ ليلة الخميس الثَّاني والعشرين من شهر جمادى الأولى، سنة تسعٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف.